جانب دولة رئيس مجلس النواب الموقر

~~نودكم~~ اقتراح قانون يرمي إلى إلغاء الطابع الورقي واعتماد الطابع الإلكتروني.

المادة الأولى: تلغى جميع النصوص الصادرة سابقاً والمخالفة لهذا القانون أينما وردت.

المادة الثانية: يُلغى الطابع الورقي ويستعاض عنه بالطابع الإلكتروني.

المادة الثالثة: على الحكومة ووزارة المالية إنجاز دفتر الشروط الخاص، والإعلان عن مناقصة تلزيم الطابع الإلكتروني عبر هيئة الشراء العام، خلال مهلة لا تتجاوز الثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون.

المادة الرابعة: خلال المهلة الفاصلة بين تاريخ نشر هذا القانون وتاريخ تصديق مناقصة الطابع الإلكتروني، تتوقف وزارة المالية (مديرية الخزينة) عن استيفاء رسم الطابع المالي. ويُكتفى بختم المعاملات من قبل الدوائر المختصة وإمضاء المسؤول المعني.

المادة الخامسة: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

برزت أزمة الطوابع الورقية مع الانهيار الاقتصادي والمالي والنقدي الذي شهدته البلاد نهاية العام ٢٠١٩. ما أدى إلى عدم تمكن وزارة المالية من طبع الكميات الكافية لتلبية حاجات السوق. ومنذ ذاك الوقت، تزايدت الأزمة تفاقماً، واستغل بعض الموزعين الحائزين على تراخيص عطش السوق. وحصلت عمليات احتكار غير خفية للطوابع التي بيعت ولا تزال للمواطن بأضعاف مضاعفة من سعرها الرسمي. ولم تجدِ الاجراءات التي اتخذتها وزارة المالية خلال السنوات الماضية بايجاد الحلول اللازمة. وبحسب تقرير ديوان المحاسبة، رقم ٢٠٢٤/٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢٤/٠٥/١٣، كان يوجد حوالى ١٣٤٠ مرخص في السوق، تم تجميد أو إلغاء ألف رخصة تقريباً، لأنهم غير ناشطين أو مخالفين للقانون، وبقي ٣٣٥ مرخص يعملون دون تجديد مستنداتهم منذ سنوات طويلة. وهؤلاء لا يملكون رقم مالي، ومكتومون ضريبياً ولا يصرحون عن أعمالهم أو يدفعون الضرائب المتوجبة عليهم. وأثناء مناقشات كل من لجنة الدفاع والداخلية ولجنة المال والموازنة النيابيتين، تبين أن أغلب المرخص لهم يبيعون حصصهم لعدد قليل من كبار المرخصين بموجب وكالات خلافاً للقانون، ما سهّل عمليات احتكار السوق والتحكم بأسعار الطوابع.

هذا الواقع الشاذ المتمادي منذ خمس سنوات، أذل اللبنانيين الذين يقضون ساعات بحثاً عن طابع لإنجاز معاملة ما. فضلاً عن تحميلهم أعباء مالية إضافية، وقد وصلت كلفة الاستحصال على إخراج قيد فردي إلى مليون ليرة... ووفقاً، لتقرير ديوان المحاسبة؛ فإن مردود الخزينة العامة من رسوم الطوابع لم يتجاوز المليون وثمانمائة ألف دولار سنوياً.

علماً، أن اللبنانيين دفعوا ما يقارب الستة وثلاثين مليون دولار ثمناً للطوابع في العام ٢٠٢٣، هذا من دون احتساب كلفة إضاعة الوقت وتأخير إنجاز المعاملات. وبالتأكيد الفارق الكبير ما بين الرقمين المشار إليهما أعلاه، ذهب إلى جيوب المحتكرين ومستغلي الأزمات وبعض الفاسدين في الإدارة.

لأنه لم يعد من الجائز الاستمرار بمسلسل إذلال اللبنانيين، وتحميلهم أعباء إضافية في زمن الانهيار، لمصلحة حفنة من المحتكرين والفاسدين... نتقدم باقتراح قانون يُقدم حلاً جذرياً، يقضي بإلغاء الطابع الورقي واعتماد الطابع الإلكتروني المعمول به في كل بلدان العالم. وقد يكون لبنان آخر بلد يعتمد الطابع الورقي على وجه البسيطة...

بيروت في ٢٠٢٤/٥/٣